E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.1/2022/6
6 September 2022
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة الإحصائية
الدورة الخامسة عشرة
بيروت، 16-17 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

البند 7 من جدول الأعمال المؤقت

المعلومات الجغرافية المكانية الداعمة لإحصاءات خطة التنمية المستدامة لعام 2030

موجز

تُوجِز هذه الوثيقة عملية تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية عن طريق اعتماد الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية الذي أقرّته الأمم المتحدة. وتقدِّم إرشادات بشأن وضع أطر وطنية للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية تراعي جاهزية الدول الأعضاء وأولوياتها. فوضع ترتيبات وشراكات مؤسسية فعّالة، وتحقيق التعاون بين أصحاب المصلحة المتعدِّدي التخصصات في القطاعين العام والخاص، أمران ضروريان لتكامل المعلومات الجغرافية المكانية مع البيانات الإحصائية، لا سيّما بين المكاتب الإحصائية الوطنية ووكالات رسم الخرائط الوطنية. وتسلط الوثيقة الضوء على بعض التحديات التي تواجه إنتاج إحصاءات محدَّدة جغرافياً وموثوقة في الوقت المناسب، من أجل اتخاذ قرارات فعّالة وتتبّع التقدّم المحرز نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتحدِّد الوثيقة أيضاً الفرص المتاحة لتكامل الأبعاد المكانية والزمنية للبيانات وفق مقاييس الدقّة ذات الصلة، لقياس التقدّم المحرز في مبدأ عدم إهمال أحد.

واللجنة الإحصائية مدعوة إلى استعراض هذه الوثيقة ومناقشة سُبُل تعزيز تكامل البيانات والمعلومات الجغرافية المكانية والإحصائية في البلدان العربية.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	1	3
الفصل		
أولاً- أهمية المعايير العالمية وفائدتها	7-2	3
ثانياً- تعريف الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية	14-8	4
ألف- المبدأ 1. استخدام البنى التحتية الجغرافية المكانية الأساسية والترميز الجغرافي	10	5
باء- المبدأ 2. جمع بيانات سجلات الوحدات المرمّزة جغرافياً في بيئة لإدارة البيانات.....	11	5
جيم- المبدأ 3. تحديد مناطق جغرافية مشتركة لغرض نشر الإحصاءات	12	5
دال- المبدأ 4. قابلية تبادل البيانات الإحصائية والجغرافية المكانية.....	13	5
هاء- المبدأ 5. إمكانية الوصول إلى الإحصاءات المحدَّدة جغرافياً مكانياً واستخدامها	14	5
ثالثاً- جاهزية الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية في المنطقة العربية	17-15	6
رابعاً- الترتيبات المؤسسية	22-18	6
خامساً- البُعد الجغرافي المكاني لأهداف التنمية المستدامة.....	24-23	7
سادساً- الاستنتاجات والتوصيات.....	33-25	9

مقدمة

1- كانت حاجة البلدان إلى إنتاج إحصاءات ملائمة للغرض ومصنفة وموثوقة وموقوتة، أولويةً منذ عام 2015 عندما اعتمد المجتمع الدولي بالإجماع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تؤكد على مبدأ "عدم إهمال أحد". ويساهم ما مجموعه 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة و230 مؤشراً بتحديد خارطة طريق للتنمية العالمية، مع مراعاة التوزيع الجغرافي للتحديات الإنمائية التي يعالجها كلّ هدف. وعليه، يتطلب رصد خطة عام 2030 بيانات اجتماعية واقتصادية وبيئية ذات مرجعية جغرافية، تُجمع على نحوٍ رئيسي من المسوح الوطنية والتعدادات القُطرية ومصادر البيانات غير التقليدية. وتحقيق مبدأ عدم إهمال أحد يسلّط الضوء على الحاجة إلى جمع البيانات بأدق مستوى جغرافي ممكن، الأمر الذي تسهّله التكنولوجيات الجغرافية المكانية.

أولاً- أهمية المعايير العالمية وفائدتها

2- تيسّر المعايير العالمية الفهم المشترك لمجموعات البيانات وتعزّز قابلية تبادلها. ويتطلب قياس ورصد التقدّم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها إنتاج معلومات إحصائية وجغرافية مكانية متكاملة. وتتمحور هذه العملية حول تكامل الأبعاد المكانية والزمنية للتنمية من أجل دعم عملية صنع السياسات واتخاذ القرارات على نحوٍ فعّال، على الصعيدين دون الوطني والإقليمي.

3- وتقدم الأمم المتحدة مجموعة من المبادئ والتوصيات في هذا الصدد. بيد أنّ الاعتراف بالدور الجديد للتكنولوجيات الجغرافية المكانية في التنمية يتطلب بذل جهود إضافية لتحقيق تفاهم مشترك بين الأوساط الإحصائية والجغرافية المكانية، وتحديداً في مجالات التعاريف، والترميز الجغرافي للوحدات الإحصائية، واستخدام المناطق الجغرافية المشتركة لغرض النشر.

4- وعلى الرغم من جهود التعاون الإقليمي العديدة الرامية إلى وضع أُطُر مرجعية وتحسين قابلية تبادل المعلومات المكانية، فإن تكامل المعلومات الجغرافية على الصُعُد الوطنية والإقليمية والعالمية لا يزال يطرح تحدياً. وقد أقرّت الأمم المتحدة بالحاجة إلى هذا التكامل، ممّا دفعها إلى تَصَدُّر المشاورات العالمية لوضع مثل هذا المعيار.

5- وأنشأت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة ولجنة خبراء الأمم المتحدة المعنيّة بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي (UN-GGIM) فريقَ الخبراء المعني بتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية (EG-ISGI). وكُلِّف هذا الفريق بوضع معيار عالمي وتطويره. واعتُمِد الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية (GSGF) في الدورة التاسعة للجنة خبراء الأمم المتحدة المعنيّة بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي (نيويورك، 5-9 آب/أغسطس 2019) لتسهيل ربط المعلومات الإحصائية والمكانية.

6- ويتزايد الاعتراف بالنواتج والأدوات الجغرافية الإحصائية المتأتية عن تكامل المعلومات الجغرافية المكانية والإحصائية، بوصفها محرّكات لتحسين نوعية المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية على حدٍّ سواء. ولا تتوقّف فوائد النتائج الجغرافية الإحصائية عند تحسين نوعية الإحصاءات الرسمية فحسب، بل تتعدى ذلك لتحقّق مكاسب مستدامة في دعم الأولويات الإنمائية دون الوطنية والوطنية. وسيواصل هذا التكامل، عندما تعتمده

الدول الأعضاء، دعمَ الخطط الحكومية لتحديث النُظُم الإحصائية الوطنية وتعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية على تلبية متطلبات دعم السياسات في إطار خطة عام 2030.

7- والإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية هو إطار رفيع المستوى يغطي خمسة مبادئ لتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية. فهو يمثّل خطوة إلى الأمام، ويقوم اعتماده ونجاحه على تفاصيل التنفيذ، كونه يتطلب عملاً مستمراً وبناء القدرات على الصعيدين العالمي والوطني.

ثانياً- تعريف الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية

8- الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية هو إطار رفيع المستوى يتكوّن من خمسة مبادئ شاملة تُعدُّ ضروريةً لتكامل المعلومات الجغرافية المكانية والإحصائية. وتمثّل هذه المبادئ خارطة طريق لعملية التكامل، تبدأ من المبدأ 1 ووصولاً إلى المبدأ 5 على نحوٍ تصاعدي. وتوجّه هذه الخطوات الخمس البلدان المنفِّذة في إنشاء وتعزيز العمليات اللازمة لتكامل البيانات الجغرافية المكانية والإحصائية، مع تحديد الفجوات والاحتياجات في القدرات داخل المنظمات الإحصائية والجغرافية المكانية.

9- وأعدَّ فريق الخبراء المعني بتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية دليلاً للتنفيذ أقرّته اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والخمسين لدعم تنفيذ الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية. ويقدّم الدليل تفاصيل عن كلّ مبدأ من مبادئ الإطار العالمي هذا، مفصِلاً أهمية كلٍّ منها ومحدِّداً الموارد الرئيسية اللازمة للتنفيذ.

خمسة مبادئ للإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية

المصدر: الأمم المتحدة، الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية، 2019.

ألف- المبدأ 1. استخدام البنى التحتية الجغرافية المكانية الأساسية والترميز الجغرافي

10- يدعو هذا المبدأ إلى وضع بنية تحتية جغرافية مكانية وطنية، بأدقّ مستوى جغرافي ممكن، تلبيةً لاحتياجات الأوساط الجغرافية المكانية والإحصائية على السواء. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق اعتماد إطار وطني لوضع علامات على المواقع الجغرافية للمؤسسات والمنشآت والمرافق والمباني والمساكن، والتقاط الإحداثيات الجغرافية لكلّ وحدة إحصائية ذات صلة وأهمية.

باء- المبدأ 2. جمع بيانات سجلات الوحدات المرمّزة جغرافياً في بيئة لإدارة البيانات

11- يتعلق هذا المبدأ بتمكين البيانات جغرافياً مكانياً. ويدعم ربطَ كلّ وحدة إحصائية بمرجع جغرافي، وتخزين السجل الناتج في بيئة لإدارة البيانات. ويسمح ذلك باستخدام الوحدات الإحصائية المرمّزة جغرافياً في عمليات التحليل والتصور والنشر.

جيم- المبدأ 3. تحديد مناطق جغرافية مشتركة لغرض نشر الإحصاءات

12- يتعلق هذا المبدأ باعتماد واستخدام مجموعة مشتركة من المناطق الجغرافية لتمكين المقارنة عبر مجموعات البيانات من مصادر مختلفة، بما في ذلك عرض المعلومات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، والإبلاغ عنها، وتحليلها. ويتضمن الإطار الجغرافي المشترك التسلسل الهرمي التقليدي للحدود الإدارية (المقاطعة، البلدية، إلخ) في نظام الشبكات.

دال- المبدأ 4. قابلية تبادل البيانات الإحصائية والجغرافية المكانية

13- يتيح هذا المبدأ قدراً أكبر من التوحيد القياسي وقابلية التبادل بين البيانات الإحصائية والجغرافية المكانية. ويدعو إلى وضع معايير تقنية وبيانات وصفية واعتمادها وتنفيذها، ممّا يتيح طائفة أوسع من المعلومات تُستخدم في عملية صنع القرار. وتشمل المعايير الجغرافية البارزة المتفق عليها دولياً معايير التنفيذ التي وضعها الاتحاد الجيوفضائي المفتوح.

هاء- المبدأ 5. إمكانية الوصول إلى الإحصاءات المحدَّدة جغرافياً مكانياً واستخدامها

14- يشجع هذا المبدأ على نشر المعلومات الإحصائية المحدَّدة جغرافياً مكانياً في شكلٍ يمكن استخدامه والوصول إليه. ويحتاج أصحاب المصلحة، مثل المكاتب الإحصائية الوطنية والوكالات الجغرافية الوطنية، إلى تحديد و/أو وضع سياسات ومعايير ومبادئ توجيهية لدعم الوصول إلى المعلومات المحدَّدة جغرافياً مكانياً وتحليلها وإصدارها وتصوّرها من أجل دعم اتخاذ القرارات القائمة على البيانات والمرتكزة على الأدلة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على خصوصية المعلومات وسريّتها.

ثالثاً- جاهزية الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية في المنطقة العربية

15- وضعت بعض البلدان العربية، أو هي تقوم حالياً بوضع، إطار وطني إحصائي جغرافي مكاني خاص بها وفقاً لأُسس الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية ومبادئه التوجيهية. ويستند هذا التقييم إلى نتائج دراسة استقصائية على مستوى المنطقة بشأن تجارب وممارسات البلدان العربية في استخدام منهجيات تكنولوجيا الجغرافيا المكانية، ونظم المعلومات الجغرافية، ونشر البيانات الإحصائية. وقد أجرت هذه الدراسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في عام 2018 تحضيراً للدورة الثالثة عشرة للجنة الإحصائية (بيروت، 29-30 كانون الثاني/يناير 2019)[1]. واستُكمل التقييم بنتائج دراسة استقصائية عالمية عن الجاهزية لتنفيذ الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية، أجراها فريق الخبراء المعني بتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية وعُرضت في الدورة الثانية والخمسين للجنة الإحصائية للأمم المتحدة (على الإنترنت، 1-3 و5 آذار/مارس 2021). ويسّرت الإسكوا، بوصفها مركز التنسيق للدراسة الاستقصائية العالمية في المنطقة العربية، توزيع الدراسة الاستقصائية على الوكالات الوطنية الإحصائية والجغرافية المكانية في المنطقة.

16- وأشارت نتائج الدراسة الاستقصائية العالمية إلى أنّ أكثر من نصف البلدان العربية المستجيبة[2] كانت تواجه تحديات في بناء البنية التحتية الجغرافية المكانية لدعم أنشطتها الإحصائية. كذلك، سلطت نتائج الدراسة الاستقصائية الضوء على الحاجة إلى التأكيد على دور عمليات رصد الأرض والمعلومات الجغرافية المكانية في تمكين بعض البلدان العربية من التخطيط للتقدّم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورصده.

17- وأفادت النتائج الأولية للدراسة الاستقصائية المذكورة أعلاه بوجود حاجة ملحّة من جانب كافة الدول الأعضاء إلى تلقي توجيهات بشأن التنفيذ والحصول على المساعدة في تنفيذ مبادرات التدريب وبرامج بناء القدرات. ويُعدُّ هذا المنظور المشترك ضرورياً لتمكين الإسكوا من تيسير تنفيذ الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية في المنطقة، مع مراعاة احتياجات وقدرات الدول الأعضاء فيها.

رابعاً- الترتيبات المؤسسية

18- يتطلب تكامل المعلومات الجغرافية المكانية والبيانات الإحصائية ترتيبات مؤسسية خاصة، بالإضافة إلى المهارات التقنية والمعايير وبناء القدرات. ومن الضروري وضع ترتيبات مؤسسية وتحقيق التنسيق والتعاون بين الوكالات الوطنية المسؤولة عن إنتاج المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية. ولا يزال التنسيق المؤسسي لدعم التكامل الإحصائي والجغرافي المكاني في بعض البلدان العربية يمثل تحدياً ويتطلب التزاماً أقوى من جانب أصحاب المصلحة.

---

(1) E/ESCWA/C.1/2019/4.

(2) البلدان العربية المشاركة في الدراسة الاستقصائية هي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا.

19- والتنسيق على المستوى الوطني بين الوكالات الجغرافية المكانية والإحصائية مهمٌ لاعتماد وتنفيذ معايير مشتركة، ممّا يتيح قابلية تبادل البيانات ويحسّن الوصول إليها وتقاسمها. بالإضافة إلى ذلك، فإن بناء وتحسين قدرة الوكالات الإحصائية والجغرافية المكانية على السواء على استخدام التكنولوجيات المتوافقة أمران أساسيان لإنتاج ونشر المعلومات الجغرافية الإحصائية الموثوقة في الوقت المناسب.

20- وتختلف طبيعة الترتيبات المؤسسية من بلدٍ إلى آخر. ففي معظم البلدان، يخضع إنتاج البيانات الإحصائية والمكانية لمختلف الوكالات أو المنظمات الوطنية. ويعوق هذا الانفصال عملية التكامل، مما يؤدي إلى بيانات جغرافية إحصائية غير صالحة للاستخدام بسبب الافتقار إلى المعايير المشتركة وغيرها من المسائل المتعلقة بإدارة البيانات. وعلى النقيض من ذلك، لوحظت جهود ناجحة في البرازيل والمكسيك، حيث تجتمع المكاتب الإحصائية الوطنية والوكالات الوطنية لرسم الخرائط تحت سقف واحد(3).

21- ورغم أنّ الحلّ الأمثل يكمن في التكامل والإدارة المشتركة للمكتب الإحصائي الوطني والوكالة الوطنية لرسم الخرائط في كلّ بلد، يبقى هذا الحلّ غير ممكن في العديد من البلدان. وبدلاً من ذلك، يمثّل إنشاء وحدة نشطة للمعلومات الجغرافية المكانية داخل كلّ مكتب إحصائي وطني خطوة إلى الأمام نحو بناء القدرات الداخلية وإقامة شراكات مع الوكالة الوطنية لرسم الخرائط من أجل اعتماد معايير مشتركة واتفاقات لتبادل البيانات.

22- ونظراً للدور المحوري الذي تضطلع به المكاتب الإحصائية الوطنية كونها المؤسسات العامة الرئيسية المسؤولة عن عملية تكامل البيانات الجغرافية الإحصائية، تُشجَّع هذه المكاتب على التعاون والشراكة مع الخبراء المعنيين في القطاعين العام والخاص. ومن المتوقع أن تعود فوائد وجود آليات مناسبة للتنسيق والتكامل بين المجتمعات الإحصائية والجغرافية المكانية الوطنية، بالمنفعة على مهمة تنفيذ خطة عام 2030.

خامساً- البُعد الجغرافي المكاني لأهداف التنمية المستدامة

23- البيانات الواردة من المكاتب الإحصائية الوطنية هي البيانات الأساسية لإطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ولا يمكن تحقيق القيمة النابعة عن قياس هذه الأهداف بالكامل من دون استخدام المعلومات الجغرافية المكانية كمصدر معلومات رئيسي لربط المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بالمواقع على نحوٍ أفضل، ولقياس التقدّم المحرز في تحقيقها على المستوى المصنّف دون الوطني والمحلي. ويُعدُّ هذا التصنيف المكاني للبيانات أمراً أساسياً لأهداف التنمية المستدامة، لأنه يوفّر للمكاتب الإحصائية الوطنية بُعداً جغرافياً إضافياً في ما يتعلق بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

24- وقدَّر الفريق العامل المعني بالمعلومات الجغرافية المكانية التابع لفريق خبراء الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات والمعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة أنّ نحو 20 في المائة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة يمكن تفسيرها وقياسها إما بالاستخدام المباشر للبيانات الجغرافية المكانية وإمّا بتكاملها مع البيانات الإحصائية الأخرى(4). كذلك، عَمَدَ الفريق العامل إلى تحليل وتقييم الإطار العالمي لمؤشرات أهداف التنمية

(3) المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، والمعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك.

(4) Stephan Arnold, Jun Chen and Olav Eggers, Global and complementary (non-authoritative) geospatial data for SDGs: role and utilisation, 2018.

المستدامة من منظور جغرافي مكاني. وأسفرت النتيجة عن قائمتين مختصرتين بمؤشرات ذات أولوية من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، يكون فيهما للمعلومات الجغرافية المكانية مساهمة مباشرة (القائمة المختصرة "ألف") أو مساهمة كبيرة/داعمة (القائمة المختصرة "باء")[5]. ويبين الجدول أدناه نتائج هذا التقييم.

قائمتا مؤشرات أهداف التنمية المستدامة
حيث يكون للمعلومات الجغرافية المكانية مساهمة مباشرة أو كبيرة/داعمة

القائمة المختصرة "ألف": المعلومات الجغرافية المكانية لها مساهمة مباشرة		القائمة المختصرة "باء": المعلومات الجغرافية المكانية لها مساهمة كبيرة/داعمة	
المؤشر	التعريف	المؤشر	التعريف
1-4-2	نسبة المساحة الزراعية المخصّصة للزراعة المنتجة والمستدامة	1-1-1	نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي، بحسب الجنس، والعمر، والوضع الوظيفي، والموقع الجغرافي (حضري/ريفي)
2-3-6	نسبة الكتل المائية الآتية من مياه محيطة ذات نوعية جيدة	2-4-1	نسبة مجموع السكان البالغين الذين لديهم حقوق مضمونة لحيازة الأرض، بحسب الجنس ونوع الحيازة
2-5-6	نسبة مناطق أحواض المياه العابرة للحدود التي لها ترتيبات تنفيذية تتعلق بالتعاون في مجال المياه	1-5-4	مؤشرات التكافؤ (أنثى/ذكر، ريفي/حضري...، متى توفرت البيانات عن ذلك)
1-6-6	نسبة التغيُّر في نطاق النُظُم الإيكولوجية المتصلة بالمياه خلال فترة من الزمن	2-2-5	نسبة النساء والفتيات في الخامسة عشرة وما فوق اللواتي تعرّضن لعنفٍ جنسيّ، بحسب العمر ومكان حدوث العنف
1-1-9	نسبة سكان الريف الذين يعيشون على بُعد كيلومترين من طريق صالحة للاستعمال في جميع الفصول	1-4-5	نسبة الوقت المخصّص للأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، بحسب الجنس والعمر والمكان
1-ج-9	نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول، بحسب التكنولوجيا	1-أ-5	(أ) نسبة مجموع المزارعين الذين يمتلكون أراضٍ زراعية أو لديهم حقوق مضمونة في الأراضي الزراعية، بحسب الجنس؛ (ب) حصّة المرأة بين الملاّك أو أصحاب الحقوق في الأراضي الزراعية، بحسب نوع الحيازة
1-2-11	نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة، بحسب العمر والجنس والأشخاص ذوي الإعاقة	2-أ-5	نسبة البلدان التي يكفل فيها الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العرفي) للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها
1-3-11	نسبة معدل استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني	2-7-11	نسبة ضحايا التحرُّش البدني أو الجنسي بحسب العمر، والجنس، ووضع الأشخاص ذوي الإعاقة، ومكان حدوثه خلال الاثني عشر شهراً السابقة

(5) لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنيّة بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، نتائج تحليل إطار المؤشرات العالمي باستخدام عدسة "الموقع الجغرافي".

القائمة المختصرة "ألف": المعلومات الجغرافية المكانية لها مساهمة مباشرة		القائمة المختصرة "باء": المعلومات الجغرافية المكانية لها مساهمة كبيرة/داعمة	
المؤشر	التعريف	المؤشر	التعريف
1-7-11	متوسط حصة المنطقة السكنية بالمدن التي تمثل فضاءً مفتوحاً للاستخدام العام للجميع، بحسب العمر والجنس وما إلى ذلك	2-4-15	مؤشر الغطاء الأخضر الجبلي
1-2-14	نسبة المناطق الاقتصادية الحصرية الوطنية التي تُدار باستخدام نُهُج قائمة على النُظُم الإيكولوجية		
1-5-14	نطاق المناطق المحمية مقابل المناطق البحرية		
1-1-15	مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة		
2-1-15	نسبة المواقع الهامة التي تجسد التنوع البيولوجي لليابسة والمياه العذبة والتي تشملها المناطق المحمية، بحسب نوع النظام الإيكولوجي		
1-3-15	نسبة الأراضي المتدهورة إلى مجموع مساحة اليابسة		
1-4-15	التغطية محسوبة بالمناطق المحمية من المواقع المهمة للتنوع البيولوجي الجبلي		

المصدر: لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنيّة بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، نتائج تحليل إطار المؤشرات العالمي باستخدام عدسة "الموقع الجغرافي".

سادساً- الاستنتاجات والتوصيات

25- ازداد الطلب على تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية نتيجة الالتزام بخطة عام 2030. واليوم، يعترف صانعو القرار على نحوٍ أفضل بتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية، لا سيما لدورها الأوسع نطاقاً في تغطية العديد من المجالات الناشئة، مثل إحصاءات الكوارث وتغيُّر المناخ. ومع ذلك، تظهر حاجة إلى مزيد من العمل في المنطقة العربية لضمان التأكيد على فوائد هذا التكامل.

26- وتجدر الإشارة إلى أنّ التعقيد المتزايد للتحديات الإنمائية الوطنية والعالمية، لا سيما تلك المتعلقة بخطة عام 2030، والتطورات الجديدة في مجالات البيانات الضخمة، والبيانات المفتوحة، وبيانات رصد الأرض، والتكنولوجيات الجغرافية المكانية، يتطلّب تحوّلاً نموذجياً. ونتيجةً لذلك، تُشجَّع المكاتب الإحصائية الوطنية على تحديث وبناء نُظُم إحصائية وطنية تستفيد من تكامل الأبعاد المكانية والزمنية للتنمية من أجل إنتاج بيانات إحصائية محدَّدة جغرافياً، وتحقيق مستوى التصنيف الذي يدعم على أفضل وجهٍ مبدأ عدم إهمال أحد.

27- ولم تتحقَّق بعد فوائد اعتماد الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية، ولا يزال العديد من البلدان العربية يواجه تحديات ناجمة عن تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية نتيجة محدودية الموارد والقدرة على التنفيذ، بالإضافة إلى عدم كفاية الترتيبات المؤسسية وآليات التنسيق.

28- وينبغي تكثيف الجهود الوطنية والإقليمية لوضع أطر جغرافية مكانية إحصائية بتوجيهٍ من الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية، لكي تتمكن البلدان العربية من الوفاء بأولوياتها الوطنية وخطّتها الإنمائية العالمية. وتجدر الإشارة هنا إلى أهمية دور الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية في قياس ورصد قائمة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المحدَّدة جغرافياً مكانياً.

29- وتُشجَّع الدول الأعضاء على الاستفادة من تكنولوجيات المعلومات الجغرافية المكانية وغيرها من مصادر البيانات لقياس بعض مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، حيث يكون للمعلومات الجغرافية المكانية مساهمة مباشرة، وفقاً لتوصيات الأمم المتحدة.

30- وتتعاون الإسكوا وشركاؤها لإنتاج بعض نماذج حالات الاستخدام لاحتساب مؤشرات مختارة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المحدَّدة جغرافياً، وتفصيل قابليتها للاستخدام وكيفية تطبيقها على الدول الأعضاء، مع مراعاة الخصائص الوطنية للبلدان المستهدَفة.

31- وأنشأت الإسكوا فريقاً يُعنى بالإحصاءات الجغرافية وبجمع وتنسيق البيانات ذات صلة بالمنطقة العربية. وقد تمّ حتى الآن جمع أكثر من 100 طبقة من البيانات الجغرافية الإحصائية، ويُضاف المزيد منها ويُطابق لدعم إنتاج ونشر المؤشرات الإحصائية المتكاملة المحدّدة جغرافياً عن الاقتصاد والمجتمع والبيئة في المنطقة. ويتعاون الفريق مع عددٍ من المكاتب الإحصائية الوطنية في المنطقة بهدف اختبار وتسهيل تكامل القدرات لإنتاج إحصاءات جغرافية داعمة للسياسات، تكون مناسبة للاستخدام وملائمة للغرض.

32- وفي هذا السياق، تلتزم الأمم المتحدة بتزويد الدول الأعضاء بالتوجيه في مجال التنفيذ والمساعدة على بناء القدرات لتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية. ومع ذلك، تُنصح البلدان باستكشاف آليات موازية لبناء قدراتها من خلال التبادلات الثنائية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الأقاليمي.

33- واللجنة الإحصائية مدعوة إلى:

(أ) أخذ العلم بأنّ عملية تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية وغيرها من أشكال البيانات تتطلب ترتيبات مؤسسية معزّزة وتنسيقاً بين الوكالات الإحصائية والجغرافية المكانية الوطنية، من أجل تحسين التعاون وإتاحة تبادل المعارف والدروس المستفادة؛

(ب) تشجيع الدول الأعضاء وإلهامها على مواصلة تنفيذ وتفعيل الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية بوصفه أداةً رئيسيةً لتكامل البيانات الإحصائية المحدَّدة جغرافياً مكانياً، تحقيقاً لخطة عام 2030 وغيرها من القضايا الناشئة، مثل إحصاءات تغيُّر المناخ والكوارث، ممّا يتطلّب التنفيذ الكامل للإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية على المستوى الوطني.